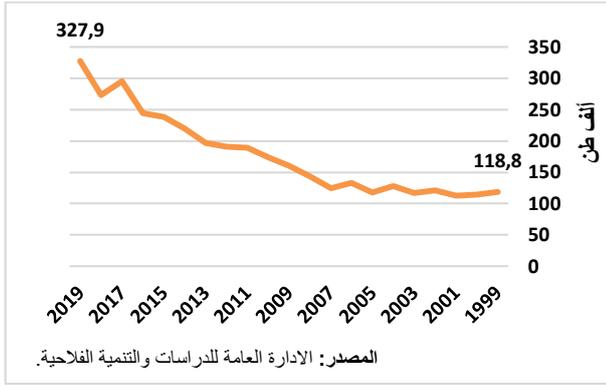


## لمحة حول تطور صادرات التمور في تونس

يحتل قطاع التمور المركز الثاني في سلم صادرات المنتجات الفلاحية في تونس بعد زيت الزيتون حيث ساهم سنة 2019 بنسبة 18,3% من القيمة الجمالية للصادرات الفلاحية والغذائية. وتتوزع واحات التمور على أربعة ولايات وهي قبلي، توزر، قابس وقفصة وتقدر المساحة الجمالية بحوالي 57 ألف هكتار. كما تعتبر دقلة النور الصنف الأكثر إنتاجا وترويجا.

### 1. الإنتاج

تطور إنتاج التمور



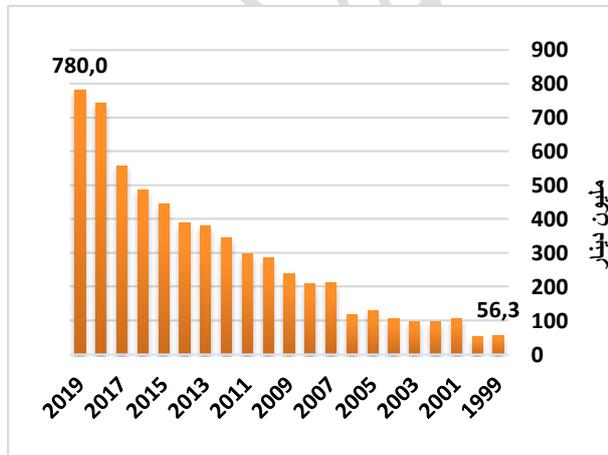
شهد إنتاج التمور خلال العشرين سنة الأخيرة تطور ملحوظا حيث سجل تطور بنسبة 176% ما بين سنة 1999 و2019. ويقدر معدل الإنتاج بـ 178 ألف طن. ويعود ذلك إلى التطور الملحوظ في المساحة المزروعة.

### 2. التصدير

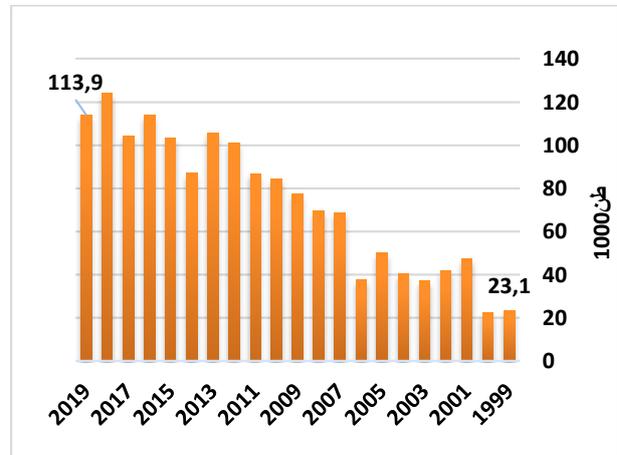
#### أ. التطور السنوي لصادرات التمور

أدى الارتفاع المسجل في إنتاج التمور إلى تسارع نسق صادرات هذا المنتج حيث سجل معدل نمو سنوي بنسبة 8,3% من حيث الكمية ما يعادل معدل نمو سنوي في القيمة بنسبة 14%.

تطور قيمة صادرات التمور



تطور كمية صادرات التمور



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

تصدرت العراق قائمة البلدان المصدرة للتمور خلال سنة 2019 من حيث القيمة بنسبة 19,2% تليها تونس بنسبة 13,3% والمملكة العربية السعودية بنسبة (11,5%). أما من حيث الكمية فقد احتلت تونس المرتبة الخامسة بعد إيران فيما حافظت العراق على المرتبة الأولى.

باعتبارها ثالث مورد للتمور على الصعيد العالمي تصدرت المغرب قائمة البلدان الموردة للتمور التونسية بنسبة 24,6% من مجموع الصادرات من هذا المنتج خلال سنة 2019 تليها كل من ألمانيا (9,6%) وفرنسا (7,5%).

### توزيع صادرات التمور حسب الوجهة خلال سنة 2019

البلدان	مليون دينار	ألف طن	الحصة في قيمة الصادرات الجمالية من التمور (%)
المغرب	191,5	30,3	24,6
ألمانيا	74,5	8,9	9,6
فرنسا	58,3	8,8	7,5
إسبانيا	54,6	9,9	7,0
الولايات المتحدة الأمريكية	51,6	6,1	6,6
إيطاليا	49,5	7,8	6,3
ماليزيا	49,2	5,1	6,3
إندونيسيا	47,6	4,3	6,1
هولندا	23,8	3,2	3,1
بلجيكا	18,7	4,1	2,4
المجموع	619,3	88,6	79,4

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

### ب. التطور الشهري لصادرات التمور خلال سنة 2020

تم تسجيل تراجع بنسبة 5% في الكميات المصدرة من التمور إلى موفى شهر أوت 2020 مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة ما يعادل تراجع بـ 42 مليون دينار ويعود ذلك إلى تراجع الكميات المصدرة خلال شهري مارس وأفريل وتزامنها مع شهر رمضان. أما فيما يتعلق بمعدل السعر فقد ارتفع هذا الأخير خلال شهر أوت بنسبة 10,4% مقارنة بشهر أوت 2019.

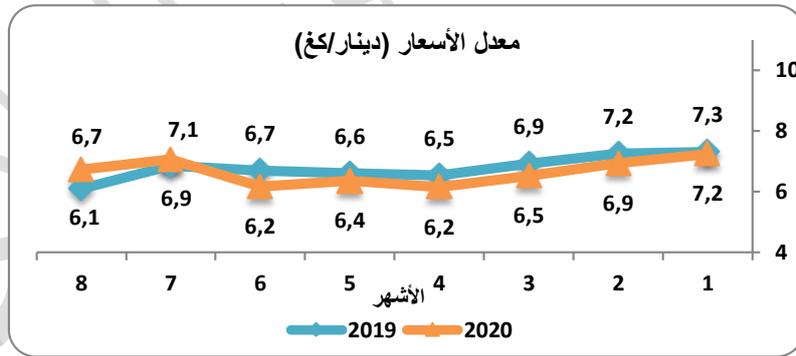
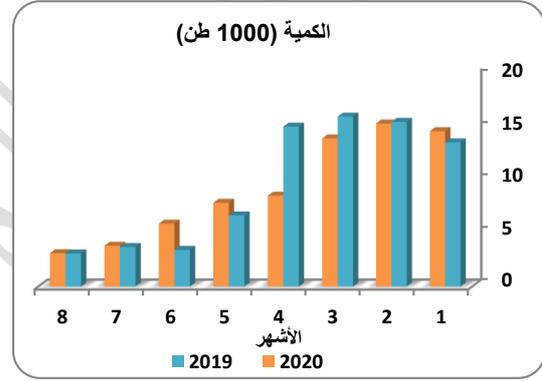
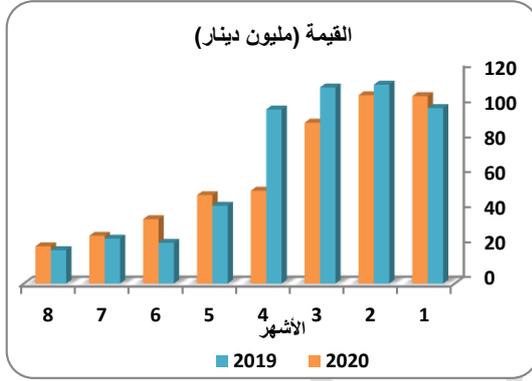
## تطور صادرات التمور خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2019 و2020

الوحدة: ألف طن.

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المجموع
2019	13,7	15,7	16,2	15,2	6,8	3,5	3,8	3,1	77,9
2020	14,8	15,5	14,1	8,6	8,0	6,0	3,9	3,2	74,1
الفارق	1,1	0,2-	2,1-	6,6-	1,2	2,5	0,1	0,03	-3,9
التغير (%)	7,8	1,0-	12,8-	43,2-	17,9	72,0	3,4	0,9	-5,0

الوحدة: مليون دينار.

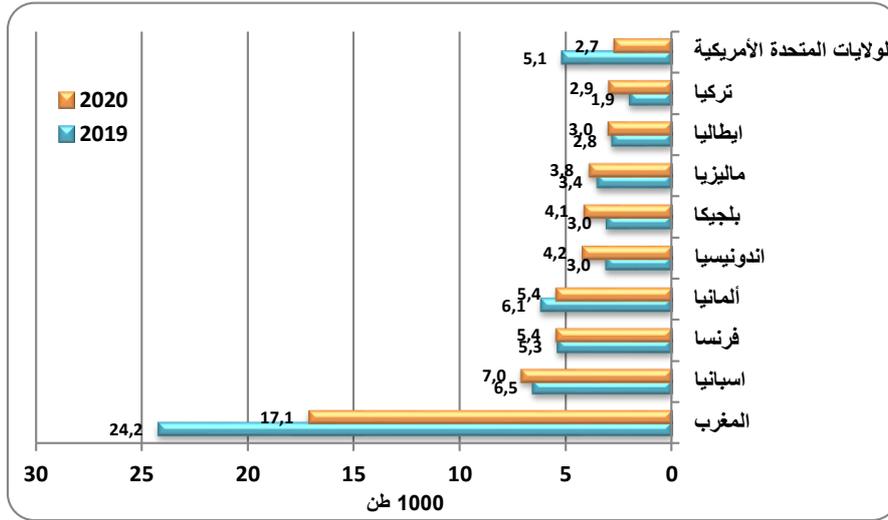
الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المجموع
2019	100,3	113,6	112,0	99,5	44,6	23,3	25,8	19,2	538,3
2020	107,1	107,6	92,0	53,2	50,7	36,9	27,4	21,4	496,3
الفارق	6,8	6,0-	20,0-	46,3-	6,1	13,6	1,6	2,2	-42,0
التغير (%)	6,8	5,3-	17,9-	46,5-	13,6	58,2	6,4	11,4	-7,8



المصدر: المرصد الوطني للفلاحة باعتماد معطيات الديوانة التونسية.

عرفت خارطة صادرات التمور تغيرا مقارن بالسنه الفارطة حيث شهدت الكميات الموجهة نحو المغرب تراجع يقدر بـ 7,1 ألف طن كذلك بالنسبة للكميات المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (-2,4 ألف طن). في المقابل شهدت صادرات التمور باتجاه تركيا واندونيسيا انتعاشه بنسبة تطور تقدر على التوالي بـ 52% و 37%.

## توزيع صادرات التمور حسب الوجهة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2019 و 2020



المصدر: المرصد الوطني للفلاحة باعتماد معطيات الديوانة التونسية.

الوحدة: ألف طن.

البلدان	2019	2020	الفارق	التغير (%)
المغرب	24,2	17,1	-7,1	-29
اسبانيا	6,5	7,0	0,5	8
فرنسا	5,3	5,4	0,1	1
ألمانيا	6,1	5,4	-0,7	-12
اندونيسيا	3,0	4,2	1,1	37
بلجيكا	3,0	4,1	1,1	35
ماليزيا	3,4	3,8	0,4	12
إيطاليا	2,8	3,0	0,2	7
تركيا	1,9	2,9	1,0	52
الولايات المتحدة الأمريكية	5,1	2,7	-2,4	-48

المصدر: المرصد الوطني للفلاحة باعتماد معطيات الديوانة التونسية.

## 3. إمكانيات التصدير المتاحة

تعتبر تونس أهم مصدر تمور نحو البلدان الأكثر استهلاكاً لهذا المنتج على غرار المغرب، فرنسا وألمانيا غير أنها لا تستغل كل إمكانيات التصدير المتاحة لها خاصة باتجاه الهند ثاني مورد على مستوى العالم (+600%) وتركيا (+146%). ويمكن تعليل ذلك لارتفاع الرسوم الجمركية نحو هذه البلدان.

تتراوح الرسوم الجمركية على صادرات تونس من التمور ما بين 0% و 5% باتجاه أهم البلدان الموردة باستثناء الهند (25%) وتركيا (15%) والولايات المتحدة الأمريكية (8,4%).

## إمكانيات التصدير الغير مستغلة للتمور التونسية

البلدان	إمكانيات التصدير الغير مستغلة (%)	إمكانيات التصدير الغير مستغلة (ألف طن)
الهند	600+	9
فرنسا	170+	31,2
تركيا	146+	3,1
المغرب	65+	20,9
ألمانيا	58+	6,1
إيطاليا	55+	4,6

المصدر: ITC.

## 4. التحديات والإجراءات المقترحة

- تحتل تونس مرتبة متميزة في التصدير كما أثبتت قدرتها على اكتساب عديد الأسواق. لكن يواجه التصدير عدة تحديات:
- فائض الانتاج بالسوق الداخلية وتزامن شهر رمضان مع فترة جني التمور بداية من سنة 2025 ولمدة 5 سنوات
  - سعى السوق المغربية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من التمور في أفق سنة 2025، علما وأنها تورد نصف احتياجاتها من التمور من تونس وبالتالي ستفقد تونس توقعها في السوق المغربية التي تستعد، حاليا، لغراسة مليون فسيولة ضمن برنامج المغرب الأخضر.
  - منافسة التمور الإيرانية والجزائرية (صنف دقلة النور)، إذ تقدم انتاج هذا البلد بنسق سريع بلغ 1,2 مليون طن خلال سنة 2019 مقابل 427 ألف طن سنة 1999 علاوة على ركود واردات السوق الأوروبية الراجع لتنامي إعادة التوريد (فرنسا وألمانيا وهولندا).
  - تدفع هذه التحديات تونس إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتنسيق بين الأطراف المتدخلة في منظومة الإنتاج لتحسين المردودية والجودة والقدرة التنافسية ورفع مستوى التصدير:
  - تنويع الصادرات بالتوجه نحو تسويق التمور البيولوجية والتمور من دون نواة إلى جانب التوجه نحو زراعة أصناف جديد من التمور كصنف "ماجول" والذي يتم انتاجه في بلدان الخليج. إن فترة صلاحية هذا الصنف من التمور قصيرة؛ ونتيجة لهذا يتم نقلها في ظروف مثالية تجعل سعر بيعها أعلى.
  - إنشاء سلسلة قيمة بالتعاون مع القطب التكنولوجي للتمور بهدف دعم مردودية المؤسسات بالتوجه نحو تحويل التمور إلى شراب، عجينة، معجون وقهوة.
  - التنسيق بين جميع الأطراف المتدخلة في سلسلة القيمة انطلاقا من الإنتاج وصولا إلى التصدير.
  - إنشاء منصة لصادرات التمور بهدف تنويع الصادرات حسب الحاجة من خلال استيراد أصناف أخرى، وتكييفها ثم إعادة تصديرها من جديدة على غرار صنف "ساير" الإيرانية الموجهة للاستخدام الصناعي.
  - البحث عن أسواق جديدة لترويج إنتاجنا من التمور كتركيا والهند والسعي نحو مراجعة وإبرام اتفاقيات ثنائية مع البلدان التي تتوفر فيها إمكانيات تصدير عالية وغير مستغلة، والسعي من أجل التقليل من الرسوم الجمركية مما يمكن من الترفيع في الكميات المصدرة باتجاهها (الدبلوماسية الاقتصادية).